العمل وليس بمنزلة الاترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا قوله وهو البدل لم يقيده ايضا بالخلو من ال فاقتضى جواز ابدال ذي ال وانه لا فرق في الحكم وفي الجمع خلافه ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل للبدل حالين كما يأتي قوله ان كان مضافا قال الدنوشري كان ينبغي ان يزيد عليه قوله او شبيها بالمضاف قوله وكذا حكمها الخ فيه تنكيت على قول النظم واجعلا كمستقل نسقا وبدلا لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا قوله بضم يشراح فيه نظر لان البدل والعطف احد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ او الموضوع وكل منهما متبع هنا اما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب واما الموضع فلان عبد الله لا موضع له لا ضم ولا غيره قوله وقال في شرح التسهيل الخ قال بعد هذا ما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقبل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذي ال في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو يا تيم الرجال والنسا وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في المبدل منه عامل في البدل **الفصل الرابع في المنادى المضاف لياء** قوله بالالف قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلو وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك قوله للالتباس قال الدنوشري مراده به اذا حذفت ياؤه وقيل يا فتى مثلا النسب بغير المضاف قوله وفي يائه الخ قال الدنوشري الظاهر

ان

ان اللغات انما هي في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتامل

قوله المتقدم من القسمين يعني ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه مثنى تاويله بالمتقدم وقد اسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج للتاويل بل اذا افرد الضمير مع عوده على مثنى اول به او بالموصول مثلا نحو انه على تسليم الاحتياج الى التاويل كان المناسب ان يقول اي ما تقدم اذ ال في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لا موصولة لان المراد به التبوت قوله نحو والليل اذا يسر مثال للمتصل لكن لو بين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه اجري مجراه وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان بورج اسد وسئل الاخفش عن هذه الاية فقال لا اجيبك حتى تنام على بابي ليلة فتعمل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسري وانما يسري فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت امك بغيا الاصل بغيه فلما حول عن فاعل نقص منه حرف واشار الى ذلك الطيبي قوله في سرية واحدة قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح اقل من السكون فليتامل قوله وقلب الياء الفا قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه او محل تامل انتهى واقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر اثره في التابع بل قد يدعى ان هذه الالف يا المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتامل قوله المنقلبة عن الياء اي فهي بدل عنها لا عوض فلا ينفع ان في حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز قوله اصله بقولي يا لهفا

Copyright © King Saud University